

■ أمين عام الاتحاد يشارك في مؤتمر العمل الدولي والاجتماع التنسيقي النول للمجموعة العربية



التنموية في المرحلة القادمة. وناقش المجتمعون عدد من القضايا الهامة، من بينها أهمية التوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية، ودعم المطالب الفلسطينية ولا سيما متابعة تنفيذ قرار مؤتمري مؤتمري العمل الدولي لعامي 1974 و 1980 بشأن إدانة السلطات الإسرائيلية لممارساتها التعسفية والعنصرية وانتهاكها الحريات والحقوق النقابية، وكذلك أثار الاستيطان على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. إضافة إلى متابعة تنفيذ برامج التعاون الإنمائي لمصلحة الأراضي العربية المحتلة والصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية. كذلك تطرق المجتمعون إلى التعاون الإنمائي مع منظمة العمل الدولية، والموقف من التصديقات على تعديل 1986 الخاص بدستور منظمة العمل الدولية بشأن توسيع التمثيل بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في مؤتمر العمل الدولي بدورته الـ (108)، وفي الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية الذي عقد في قاعة مجلس الإدارة في مقر منظمة العمل الدولية في العاصمة السويسرية جنيف.

ويأتي الاجتماع في سياق سعي منظمة العمل العربية المتواصل لدعم التنسيق والتعاون في ما بين الوفود العربية ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات - أصحاب أعمال - عمال) المشاركين في مؤتمر العمل الدولي السنوي. وكذلك في إطار تنفيذ خطة الأمم المتحدة 2030 وأهدافها الـ 17 وغاياتها الـ 169 حول التنمية المستدامة، والنهج الذي تتبعه المنظمة في السنوات الأخيرة من الاعتماد على التوثيق الإلكتروني والبعد عن الأساليب التقليدية والتوجه إلى ما بات يعرف بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق وقطاعاتها المختلفة، واعتمادها كوسيلة مستقبلية نظيفة آمنة وصديقة للبيئة.

وهدف الاجتماع إلى إيجاد توافق ورؤية عربية مشتركة حول الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات المنطقة العربية واحتياجاتها

■ الإيكونوميست تمنح الإمارات تقييماً مستقرًا «BB»

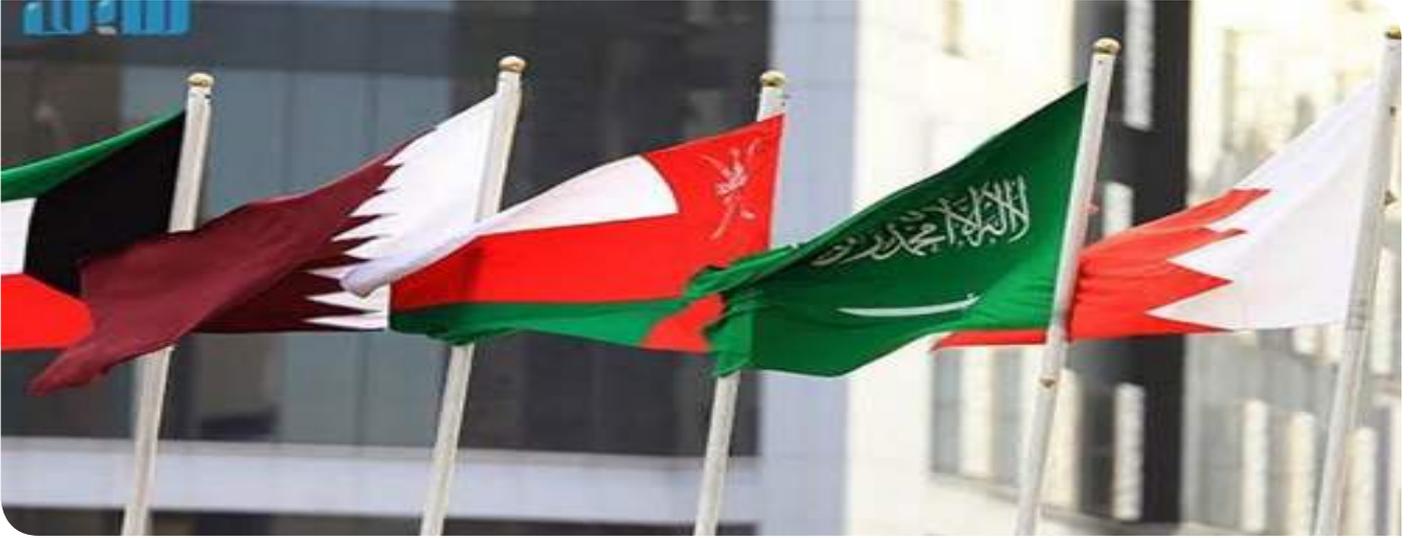


مستقر «BB» على مستوى الهيكل الاقتصادي بفضل تنوع قاعدة النمو الاقتصادي وجهود الحد من الاعتماد على النفط. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

أظهر تقرير لمجموعة الأبحاث البريطانية «الإيكونوميست إنيتليجانس يونت» استقرار أداء اقتصاد الإمارات، ومنحته تقييم مخاطرة سيادي «BBB»، مبيّنة وجود فائض إيجابي في الحسابات الجارية للإمارات، مفصحة عن أن متطلبات التمويل قصير الأجل كبيرة ما قد يؤدي إلى عجز محدود في الميزان المالي في العامين الجاري والمقبل. وبحسب التقرير فإن جزءاً كبيراً من الالتزامات المالية على دبي تم سدادها بالفعل في 2018، معلنة عن قدرة الإمارات على الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل كامل وتمويل النمو بفضل ثروتها السيادية الضخمة من الأصول التي تساعدها على مواجهة تبعات التراجع في أسعار النفط العالمية.

ومنحت المجموعة الإمارات تقييم «BBB» من حيث استقرار العملة، كاشفة عن مساهمة ارتفاع متوسط أسعار النفط ومعدلات الفائدة في زيادة العائدات من العملات الأجنبية. وعلى مستوى القطاع المصرفي منحت المجموعة تقييم «BBB». كذلك منحت المجموعة الدولة تقييم

■ ارتفاع أصول الصناديق السيادية الخليجية 8.3 في المئة



الإمارات بنحو 4 تريليون درهم (931 مليار دولار)، بواقع 2.54 تريليون درهم (697 مليار دولار) يديرها جهاز أبو ظبي للاستثمار «أديا» الذي يحتل المرتبة الأولى إقليمياً، والثالثة عالمياً من حيث حجم الأصول المدارة، و855 مليار درهم (234 مليار دولار) تديرها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية التي تحتل المرتبة الخامسة إقليمياً، وال 12 عالمياً من حيث حجم الأصول المدارة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت «معهد الصناديق السيادية» في تقرير حديث أعده بالتعاون مع مؤسسة «مارمور مينا إنتلجنس» البحثية، عن تسجيل أصول الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية بنسبة بلغت 8.3% منذ العام 2010. وعزا المعهد هذا الارتفاع إلى رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في التقليل من اعتمادها على العائدات النفطية، وتنويع اقتصاداتها، مبيّناً أن دول المنطقة خصصت جزءاً من عائداتها للاستثمارات عبر صناديقها السيادية. وقدّر المعهد قيمة الأصول التي يديرها أكبر صندوقين في

